يتعين التعلق باسم الفاعل اما في اما فلانها مقدرة باداة الشرط
وفعله اعني مهما يكن والجواب ما بعد الفا فتعذر ايلاؤها الفعل
لان اداة الشرط لا يليها من الافعال الا فعل الشرط ثم جوابه واما
في اذا فلانها لا يليها الا الاسم على الاصح فتقابينها وبين اذا
الشرطية ولم يتعين تقدير الفعل في بعض المواضع
اي مواضع الخبر كما قدمته عليه سابقا بقولي كان الظرف فيه خبرا
فلا ترد الصلة وصفة النكرة الواقعة مبتدا وفي خبرها الفا
وجب رد المحتمل اي ترجح لان الخلاف انما هو في الراجح
لا الدالة اي معولا بها فلا يرد ان المعارضة تمنع العمل بالمعارض
بفتح الراء الا الاثنتين معارض بان الخ قد يقال يتقوى الاول
بان الاصل في الخبر الافراد انما هو خصوص المحل اي لمعارض
اقتضاه خصوص المحل الوقوع الظرف او الجار والمجرور وخبر
وقد يمنع ان يقال ما تعين تقديره في بعض مواضع الخبر لخصوص
المحل ارجح مما لم يتعين في بعضها لخصوص المحل كما ان الخ تنظير
في كون التعين لامر عارض وقولي كذلك اي لخصوص المحل فليتأمل
فقد التم منع ما اقتضاه كلام المصنف في الكافية من اختصاص التعين
باسم الفاعل حتى يعترض على الشارح بان كلام المصنف في الخبر لا في الصلة
والصفة لانه لو كان فقده ذكره لقاله واما الثاني فممنوع بوجوب
تقدير الفعل في نحو جاء الذي الخ في نحو جاء الذي في الدار قال
ابن يعيش انما لم يجز في الصلة تقدير المفرد على انه خبر لمحذوف لعائد
قراءة بعضهم تماما على الذي احسن بالرفع لقلة ذكره واطراده هذا
اهـ مغني ولما فيه بحث أسلفناه في الموصول وصفة النكرة الخ
فاما قولي كل امر مباعد ومدان فمنوط اي او مضافا اليها المبتدأ
قول المتمم المتقارب فتأمل اه مغني
كما في

كما في المثال على ان ابن جني الخ هذا رد لقول المصنف في دليل الثاني
وبعد اما واذا الفجائية الخ اورده بعد تسليم امتناع تقدير الفعل بعد
اما واذا الفجائية واللابق العكس كما هو مقرر في باب البيع
لا يلزم ذلك اي لزوم ما مضى او الافتقار تقدير الفعل بعد اذا في مثاله
لابد منه اذ يجوز تقديره بعد المبتدا كان ينبغي ان يقول اذ يجب
كما يأتي انه يجب تأخير الخبر اذا كان فعلا ظاهرا او مقدرا عن المبتدا
فان قلت علة امتناع تقديم الخبر الفعلي على المبتدا خوف التباس
الجملة الاسمية بالفعلية وهذا انما يكون في الملفوظ لا المقدر قلت
اعطوا المقدر حكم الملفوظ وان كانت العلة لا توجد في المقدر
اجراء للباب على سنن واحد قاله الشمني ليس في مركزه
اي محله الاصلي بل متقدم متعلقه الذي هو ذلك العامل كذلك قال والوالي
لا ما في الحقيقة والرتبة هو المبتدا لكونه خبرا اي بحسب
الظاهر او على احد الاقوال الثلاثة وكون الخ يظهر انه وجه الخ
لضعف ما ذهب اليه المص انما يجب حذف المتعلق المذكور اي في
قول المص ناويا معنى كائن او استقر لكن لا بقيد عمومه
المفهوم من هذه العبارة ليكون لقوله الا حيث كان عاما فائدة
واعترضه البعض بتوقف الحصر على حذف
المتعلق الخاص نحو يوم الجمعة صمت فيه والامثلة الكلام
على البقراوي ارسل وهو سهو عن كون موضوع الكلام متعلق
الخبر الظرف او الجار والمجرور وكما يصدق به قول المذكور
وجب ذكره ايضا لم يرد عليه دليل كما يوخذ من التعليل فان دار عليه
دليل جاز حذفه نحو زيد على القدوس اي راكب ومنه بهلان اي
يتكفل به لكن لا ينتقل الضمير من الخاص اليه الظرف

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)